



رامز جلال
متهم بأداء
الشخصية المصرية

18 كاص



نصاف وإهام
قصة طبيبتين من
تونس تحاربان كورونا

12 كاص



إيران تراقب سحب
الحشد الشعبي
من تحت مظلتها

3 كاص



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الخميس 2020/04/30

07 رمضان 1441

السنة 42 العدد 11693

Thursday 30/04/2020

42nd Year, Issue 11693

العرب

حاكم مصرف لبنان يرحج دياب ويلمح إلى مشتريات بالدولار لحساب سوريا

والأسبوع الماضي انتقد حسان دياب سلامة بشدة، وحمله مسؤولية التدهور السريع في سعر صرف الليرة التي قارب سعرها 4000 مقابل الدولار في السوق السوداء. ودعا سلامة إلى أن يعلن للبنانيين الحقائق بصراحة. وقال سلامة "في مصرف لبنان ليست هناك معلومات مكتومة (... والقول بعكس ذلك هدفه تضليل الرأي العام، منددا بـ"حملة مبرمجة" ضد المصرف المركزي وحاكمه. وكان ينظر إلى سلامة على أنه عراب استقرار الليرة لعقود في مرحلة ما بعد الحرب الأهلية، لكن قوى سياسية عدة تعتبره "عرب" سياسة الاستدانة التي قامت بها الحكومات المتعاقبة، إلى أن بلغت ديون لبنان 92 مليار دولار. وأعلنت الحكومة الشهر الماضي توقعها عن سداد ديونها الخارجية في إطار إعادة هيكلة شاملة للدين.

بيروت - رفض رياض سلامة حاكم مصرف لبنان (البنك المركزي) الاتهامات التي وجهتها إليه الحكومة اللبنانية ورئيسها حسان دياب، مؤكدا بالأرقام أن الحكومات المتعاقبة صرفت الأموال التي استدانها من مصرف لبنان. وأخذ على هذه الحكومات، خصوصا في السنوات الأخيرة، عدم اتخاذ الإصلاحات المطلوبة كي يحصل لبنان على مساعدات خارجية. وقال في كلمة بثتها الفضائيات اللبنانية "إن البنك المركزي مؤل الدولة، ولكن ليس هو من صرف الأموال. هناك من صرف الأموال". وكان لافتا تشديد سلامة في كلمته على أن لبنان استورد، في السنوات القليلة الماضية بالدولار أكثر من حاجاته، ملحا إلى أن العملة الصعبة التي كانت في السوق اللبنانية استخدمت لتمويل مشتريات لسوريا التي تخضع لعقوبات دولية.

ولوحظ أن كلمة حاكم مصرف لبنان أخرجت رئيس مجلس الوزراء اللبناني الذي قال لدى سؤاله عن مضمونها إنه لم يستمع إليها كلها وسيرد عليها قريبا. وكان حسان دياب قد شن هجوما شديدا على رياض سلامة واصفا سلوكه بالـ"مريب"، لكن الأخير شدد في كلمته على أنه احترم القانون المعمول به بدقة وأن كل التعاميم التي يصدرها تستند إلى القانون. وأكد على أن قانون النقد والتسليف في لبنان يحافظ على استقلالية المصرف المركزي الذي ليس عليه العودة إلى الحكومة لدى اتخاذ قراراته. وفي خضم أزمة اقتصادية ومالية عميقة تشهدها البلاد منذ أشهر، رفض سلامة الاتهامات الموجهة له بالوقوف وراء سياسة استدانة الدولة نتيجة الهندسات المالية التي اتبعها. وقال "مولنا جزءا من حاجات الدولة"، لأنه "كانت هناك وعود بالإصلاح من الدولة، وهذه الوعود لم تترجم لأسباب سياسية، فثارة كانت هناك أوقات فراغ طويل في سدة الحكومة، وطورا فراغ طويل في سدة رئاسة الجمهورية، وتعطيل في أعمال مجلس النواب". وأضاف "لا أعرف إذا كانت هناك إرادة فعلا للإصلاحات، لكن البنك المركزي كان دائما يطلب بها". ويشترط المجتمع الدولي على لبنان إجراء إصلاحات "عاجلة" لتقديم أي مساعدة مالية له أبرزها 11 مليار دولار تعهد بها خلال مؤتمر "سيدر" الذي عقد في باريس عام 2018.

ضغوط تعرقل مساعي النهضة لتوسيع نفوذ قطر وتركيا في تونس

اتحاد الشغل يحذر من استغلال الضرف لتوقيع اتفاقيات «معادية لمصالح البلاد»



غير مسموح دخول قطر وتركيا إلى تونس من شبك النهضة

ومن المتوقع أن تتعقد جلسة خلال الأيام القادمة للمصادقة على القانون، وسط مخاوف من أن تقنع حركة النهضة بعض الأطراف بهاتين الاتفاقيتين. وبالمنظر إلى التقسيم السياسي والأيديولوجي لمكونات البرلمان التونسي، فإنه يبدو من المؤكد أن كتلتى النهضة وائتلاف الكرامة، تصوتون لفائدة هاتين الاتفاقيتين بحكم ولائهما المعروف للمحور القطري - التركي. وتخشى أوساط سياسية أن تتجس حركة النهضة في جسر أهم كتلة في المعارضة، وهي كتلة حزب قلب تونس، إلى صفها. في المقابل أعلنت كتلة الحزب الدستوري الحر عن توجهها للمحكمة الإدارية للطعن في هاتين الاتفاقيتين، وكذلك توجهت أربع كتل لرفض هذه المخططات وهي الكتلة الديمقراطية (تضم التيار الديمقراطي وحركة الشعب) وكتلة تحيا تونس وكتلة الوطنية (منشقة عن قلب تونس) وكتلة المستقبل. وبخلاف الاتحاد التونسي للشغل، وهو أكبر منظمة نقابية في البلاد، ليحذر في بيان مما أسماه

نفسها بحق للصندوق أيضا تحويل الأموال التي يجنيها في تونس إلى أي جهة أجنبية أخرى وبالعلة الصعبة دون أي قيد أو شرط. ويرى مراقبون أن الأخطر من كل ذلك يتعلق بالطاقة التشغيلية لهذه المشاريع، إذ أن الاتفاقية تنص صراحة على أنه يسمح للصندوق باستخدام الموظفين والمستشارين ذوي الجنسيات الأجنبية وتمنح لهم تراخيص عمل وأنه لا يسمح للدولة التونسية بمراقبة هؤلاء. أما الاتفاقية الثانية مع الجانب التركي فتتعلق أساسا بـ"قانون التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات"، وذلك رغم إعراب كل الأحزاب، منذ إسقاط نظام الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي في 2011 أي مباشرة بعد إسكاف حركة النهضة بمقالب الحكم، عن أن التبادل التجاري بين تونس وتركيا غير متكافئ ولا ينصف تونس. ويتضمن مشروع القانون مع الجانب التركي منح الأتراك حق الإقامة والتمتع بالامتيازات الجبائية والمالية تحت غطاء الاستثمار، وهو ما سيؤثر من الناحية الاقتصادية على المؤسسات والشركات الصغرى والمتوسطة التونسية.

وتنص بنود هذه الاتفاقية على أنه لا يمكن للدولة التونسية أن تعطل بشكل مباشر أو غير مباشر المشاريع التي يشترك فيها الصندوق، وهو ما يعني أنه إذا ما تم في أحد مشاريع الصندوق ارتكاب أخطاء أو تجاوزات أو جرائم، أو في حال دخل الصندوق في مشاريع مخالفة للبرنامج التنموي للدولة التونسية فإنه لا يحق لتونس أن تتدخل في هذه المشاريع، وإن حاولت القيام بهذا فإنه يتاح للصندوق أن يقاضيها وأن يطلب منها تعويضات. والخطير، في علاقة بهذه الاتفاقية التي تدفع النهضة إلى إبرامها مع قطر، أنها تتضمن بندا يؤكد على أنه يحق للصندوق الدخول في شراكات مع أطراف أجنبية تخص المشاريع التي يتولاها في تونس دون العودة إلى الدولة التونسية، ووفق بنود الاتفاقية

عبيد موسى
تم تأجيل الجلسة تحت ضغط المجتمع المدني والمعارضة

80 مليار دولار يحتاجها لبنان للخروج من الأزمة والنهوض بالاقتصاد

وقال حاكم المصرف المركزي "لسنا وحدنا من مولنا"، مشيرا إلى أن "المؤسسات الدولية مولت، بيوت المال العالمية مولت واشترت يوربونز". ومنذ سبتمبر، تفرض المصارف إجراءات مشددة على العمليات النقدية وسحب الأموال. وفاقم انتشار فيروس كورونا المستجد الأزمة بعدما امتنعت المصارف عن تزويد زبائنها بالدولار تماما. وأوضح أن السيولة المتوفرة لدى مصرف لبنان حاليا والقادر على استخدامها تبلغ 20 مليارا و894 مليون دولار، مشيرا إلى أن لبنان بحاجة سنويا إلى 16 مليارا و200 مليون دولار "ليستمر". وتضع الحكومة حاليا للسمات الأخيرة على خطة اقتصادية "إنقاذية" تخبر انتقادات كثيرة حتى قبل إقرارها. وتقدر حاجة لبنان اليوم للخروج من الأزمة والنهوض بالاقتصاد بما يفوق الـ80 مليار دولار، ضمنها ما بين 10 و15 مليار دولار في شكل دعم خارجي.

أخبار واشنطن وباريس: لا مساعدات للبنان دون إصلاحات

سياسة الأبواب المفتوحة تراكم الفتور في علاقة السعودية بالروس والأميركان

إصلاحات القضاء السعودي بإلغاء الجدل وعقوبة الإعدام للأحداث محاولة لتبديد الانتقادات

في مركز الملك فيصل، إلى أن "تاريخ الصين في تعزيز صورتها في الرياض يتكررا بان مناقسة القوة الناعمة ليست لعبة محصلتها صفر". ويشير لبير المهتم بصناعة السياسة السعودية، إلى أن رسالة التغطية الإعلامية السعودية توضح أن الأمير محمد بن سلمان يسعى إلى إبقاء جميع الأبواب مفتوحة. ومع ذلك، فإن الأمر سيستغرق أكثر من مجرد تغطية إعلامية متواضعة وإصلاح قانون العقوبات في المملكة لتتبع صورة السعودية في الولايات المتحدة وإقامة ساحة لعب مع إيران عندما يتعلق الأمر بالصين.

أن تخفيضات الإنتاج هي أشبه بعملية وقف لإطلاق النار وليست نهاية للحرب، تواصل السعودية وروسيا حربهما في أسواق النفط. ولم تمنع العلاقات المتوترة كلا الدولتين من المضي قدما في عقد اتفاق على مبيعات القمح الروسي إلى السعودية. وتنعكس إستراتيجية الأمير محمد بن سلمان، لتحقيق التوازن في تأمين مكانة السعودية في عالم من علاقات القوى الكبرى، في تغطية وسائل الإعلام السعودية للجهود الصينية والأميركية في مكافحة الوباء. وأشار أندرو لبير، الباحث المشارك

الأميركية هو الخيار الوحيد للامير محمد بن سلمان لتبديد جبهة الغضب في الولايات المتحدة. ويضيف دورسي أنه من غير المرجح أن يكون الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد تقبل بسهولة مشادة المكالمة الهاتفية التي دارت بينه وبين ولي العهد السعودي في بداية حرب الأسعار. وفي إشارة إلى



جيمس دورسي
إنقاذ العلاقة مع واشنطن خيار وحيد للأمير محمد بن سلمان

وأدت حرب الأسعار هذه إلى إثارة المزيد من التوتر في علاقات السعودية بالكونغرس الأمريكي، التي كانت مضطربة بالفعل بسبب الحرب في اليمن، ومخلفات قضية الصحافي جمال خاشقجي. وشكلت إصلاحات القضاء السعودي في الأسبوع الماضي، بما في ذلك إلغاء الجدل كعقوبة قانونية، وكذلك إلغاء عقوبة الإعدام على المجرمين الأحداث، محاولة للرد على الانتقادات والتهديدات مع وسائل إعلام أميركية باتت متخصصة في الهجوم على السعودية. ويقول جيمس دورسي، المحلل السياسي والخبير في قضايا الشرق الأوسط، إن إقناع العلاقات السعودية

محمد بن سلمان، الذي يقود الإصلاحات في المملكة. ومع ذلك، فإن ما يلوح في الأفق هو خلاف محتمل مع الولايات المتحدة نتيجة حرب الأسعار التي جرت بين السعودية وروسيا، والتي ساهمت في انهيار أسواق النفط والأزمة الوجودية لصناعة النفط الصخري في أميركا. ويرجح سياسيون أن يلجأ الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى فرض حظر على استيراد النفط السعودي في محاولة لإجبار الرياض على إعادة توجيه ناقلات تحمل نحو أربعين مليون برميل من الخام إلى الولايات المتحدة.

الرياض - قادت إستراتيجية السعودية لبناء علاقات مفتوحة ومتوازنة مع القوى الدولية الكبرى إلى برود في علاقتها بالولايات المتحدة وروسيا، خاصة بعد أزمة النفط التي بدت من خلالها الرياض وكأنها تسعى لمعاينة موسكو التي تقوم اقتصادها بالدرجة الأولى على النفط وكذلك واشنطن التي رأت في ما جرى "مؤامرة" هدفت إلى ضرب عملية استخراج النفط الصخري في الولايات المتحدة. وقد يبدو أن مكافحة فيروس كورونا والتعامل مع التداعيات الاقتصادية للوباء من أكثر التحديات المباشرة التي يواجهها ولي العهد السعودي، الأمير